

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299·Addis Ababa
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية والثلاثون

أديس أبابا، إثيوبيا، 22 – 26 يناير 2018

الأصل: فرنسي

EX.CL/1050 (XXXII)

**تقرير المفوضية
عن فلسطين والشرق الأوسط
من يوليو 2017 الي يناير 2018**

تقرير فلسطين والشرق والوسط للفترة من يوليو 2017 الى يناير 2018

اولا: المقدمة:

- 1- يجدد الاتحاد الافريقي من خلال قمته الحالية التضامن مع حق الشعب الفلسطيني في نيل حريته واقامة دولته المستقلة، معتبرا أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي، لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي لكامل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وحتى خط الرابع من يونيو 1967، بما يؤمن احلال السلام والامن في المنطقة وبما يمكن فلسطين من اثبات حقها في الوجود كدولة محورية في المنطقة تجمع كثير من تاريخ الانسانية والديانات ومهد الانبياء والرسالات والحضارات التي يجب ان يحافظ عليها العالم.
- 2- كما نجدد الدعوة للمجتمع الدولي للاضطلاع بمسئوليته اتجاه القضية الفلسطينية وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الصادرة منذ العام 1948 وحتى تاريخه لإجبار الدولة القائمة بالاحتلال على الانصياع للقانون الدولي والارادة الدولية في منطقة تموج اليوم بالصراعات والنزاعات المسلحة و التي قد تؤدي الي طمس هوية المنطقة وتغيير منظومتها الثقافية والديموغرافية وتقويت دولها وتهديد السلم والامن الدوليين من خلال النزوح الجماعي وانتشار افكار التطرف نسبة لفقدان الامل والعيش السليم داخل الاوطان، مما ينتج عنه انخراط الشباب في المجموعات المتطرفة والارهابية وانتشار روح الكراهية بين الشعوب بسبب قيام دولة محتلة يشهد كل العالم بانها لا تنتمي للمحيط العربي لا ثقافيا ولا فكريا ولا لغويا حيث تتميز المنطقة بانها المنطقة الوحيدة في العالم التي لها لغة وثقافة وهوية موحدة.
- 3- حيث نتابع الوضع الفلسطيني عن كثب ونرصد كافة التجاوزات والممارسات التعسفية الممارسة ضده من قبل قوات الاحتلال، اذ يتعرض الشعب الفلسطيني الى الحصار، والمضايقات اليومية والمعاملة المهينة على الحواجز الاسرائيلية، ومصادرة الاراضي بصفة ممنهجة لصالح خطة الاستيطان الاسرائيلي التوسعي الهادفة الى تقطيع اوصال الدولة الفلسطينية الى كينتونات غير متواصلة جغرافيا، وتهجير المواطنين من مناطق القدس الشرقية والاعوار ضمن إطار سياسية التطهير العرقي التي تنتهجها اسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال. بغاية الوصول الى الفصل التام للسكان الفلسطينيين في معازل سكنية على أسس عرقية.
- 4- يضاف الى هذه الممارسات سياسة عزل مدينة القدس عن محيطها العربي وخطة فصلها نهائيا بموجب جدار الفصل العنصري، وضم اراضي واستكمال بناء جدار الفصل في جنوب مدينة جنين، وغرب مدينة بيت لحم في منطقة بيت جالا. وشمال غرب وجنوب مدينة الخليل، وفي المناطق المحيطة بمدينة رام الله لفصلها عن مستوطنة بيت آيل. والتي بموجبها أصبح الشعب الفلسطيني يعيش حالة سياسة فصل عنصري فعلي (ابرتهايد)، يجد اساسه في الموقف الاسرائيلي العلني بطلب الاعتراف الفلسطيني بيهودية دولة اسرائيل على اساس عرقي اثني يرفض وجود الأغيار (غير اليهودي)، وفي إطارها يطبق نظام خاص باليهود ونظام خاص بالفلسطينيين الذين يعيشون تحت احتلالها، متبعة بذلك تمييزا على اساس عنصري. وهو أمر لا يمكن السكوت عنه، ويشكل انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني، ولا يمكن القبول به باي حال من قبل المجتمع الدولي. وان استمرار هذا الوضع القائم حاليا يثير تساؤلات أخلاقية تجاه منظومة القيم الدولية.
- 5- ومن جهة أخرى يراقب الاتحاد الافريقي بقلق كبير سياسات واجراءات الحكومة الإسرائيلية، ومواقفها المتعنتة الراضة لحل الدولتين طبقا للشرعية الدولية ومبادرات السلام ومقررات الاتحاد السابقة في هذا الغرض. والممارسات الاسرائيلية الاستفزازية وإطلاق العنان لجماعات المستوطنين بالاعتداء المتواصل على الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم خاصة في مدينة القدس، والذي من شأنه ان يؤجج ويزيد من وتيرة العنف. وفي نفس الوقت يلاحظ الاتحاد التزام القيادة الفلسطينية بخيار السلام كاستراتيجية وفق قرارات واعلانات الشرعية الدولية، ورفض العنف وتبني المقاومة السلمية والنهج الدبلوماسي الهادف الى اقرار تسوية عادلة تضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وإدانة العنف المرتكب من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي الذي يمثل إرهاب دولة ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.
- 6- وازاء هذا الوضع الراهن الذي ترفض فيه اسرائيل البدء بالعملية السياسية وفقا لقواعد الشرعية الدولية، مستغلة الوقت لمضاعفة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ومصادرة الاراضي والممتلكات الفلسطينية، وتهويد المقدسات الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس الشرقية، وتهجير السكان

الاصليين، ومصادرة ممتلكاتهم، وتوطين اليهود في المدينة لإيجاد واقع ديمغرافي لصالحهم. في محاولة من الحكومة الاسرائيلية لفرض سياسية الأمر الواقع التي تحول دون تطبيق حل الدولتين. أصبح المجتمع الدولي والقوى الفاعلة فيه مدعوون الى اتخاذ إجراءات حاسمة بدعوة مجلس الامن الدولي ليأخذ دوره في ضمان السلام والاستقرار في فلسطين من خلال دعوة اسرائيل للبدء بالمفاوضات طبقاً لقواعد الشرعية الدولية والمبادرة العربية وفق سقف زمني محدد، يفضي للوصول الى حل الدولتين وترسيم الحدود وفقاً لحدود عام 1967.

ثانياً: الاوضاع في القدس المحتلة والاستيطان:

- 7- ان الحكومة الإسرائيلية مستمرة في سياستها الرامية الى فرض الوقائع الاحتلالية في مدينة القدس الشرقية، رافضة احترام الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات الاسلامية والمسيحية في المدينة، والتي من شأنها ان توجب مشاعر العداء الديني. اذ أن الحكومة الإسرائيلية ومنذ أن احتلت القدس عام 1967 قامت بضمها بقرار من طرف واحد، رفضه العالم أجمع بما في ذلك مجلس الأمن. فالقدس مدينة محتلة وقرارات إسرائيل وإجراءاتها فيها إجراءات باطلة ولاغية وغير قانونية من البداية إلى النهاية، كما هو الحال بالنسبة للاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية. وإن ما تقوم به إسرائيل من تغيير للوضع القائم التاريخي والقانوني في القدس، والمس بمكانة المسجد الأقصى على وجه الخصوص هو مساس بالتعايش الديني في المدينة، تتحمل وحدها المسؤولية الكاملة عن تداعياته.
- 8- إذ سعد الاحتلال الإسرائيلي حملته التهويدية والأمنية ضد القدس والمقدسيين بداية من شهر تموز/ يوليو 2017، وعمل منذ اليوم الأول على تنفيذ العديد من المشاريع التهويدية والإجراءات الأمنية البوليسية ضد المقدسيين، مما أدى الى تصعيد الانتفاضة في الأقصى في (7/14) واحتجاج المقدسيين على إجراءات الاحتلال الجديدة في الأقصى بعد العملية الفدائية التي نفذها ثلاثة شبان في محيط المسجد. انقلب الحال وبات المشهد لصالح أهل القدس المنتفضين في الشوارع، فأوقف الاحتلال مشاريعه التهويدية بشكل مؤقت وعاد بعدها بحملات الاعتقال الجماعية والفردية التي طالت المنتفضين في شوارع القدس. حيث خضعت قوات الاحتلال لمطالب المقدسيين بعد أسبوعين من الحراك الجماهيري الحاشد في أزقة القدس وعند أبواب الأقصى، وأجبر الاحتلال الإسرائيلي على إعادة الوضع كما كان عليه قبل عملية الأقصى في 2017/7/14.
- 9- وفي المسار الميداني، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي 15 منزلاً ومنشأة في مدينة القدس المحتلة خلال شهر تموز/يوليو أغلبها في النصف الأول من الشهر، وأجبرت مواطناً مقدسياً على هدم منزله بنفسه في قرية أم ليسون جنوب مدينة القدس بعد أن خيرته بين الهدم الذاتي والهدم بجرافاتها. وفي المسار الاستيطاني، وافقت اللجنة الرباعية على خطة لبناء 900 وحدة استيطانية في القدس المحتلة تتوزع على عدة مستوطنات منها 355 وحدة في مستوطنة (جيلو) و166 في مستوطنة (بسغات زئيف). كما بدأت السلطات الاسرائيلية ببناء 2600 وحدة استيطانية في مستوطنة (جفعات همتوس) في القدس المحتلة اقرت منذ العام 2014. بهدف فصل جنوب القدس المحتلة عن محيطها الفلسطيني، وتسهيل خطة عزل ومحاصرة الاحياء المقدسية التي يرغب الاحتلال في ضمها وفقاً لخطة عزل القدس عن عمقها الفلسطيني.
- 10- ونشرت سلطات الاحتلال مناقصة لمشروع استيطاني ضخم في منطقة جبل المكبر شرقي القدس المحتلة، بهدف بناء 1330 وحدة استيطانية. وتعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مشروع استيطاني ضخم لرفد مدينة القدس المحتلة بـ150 ألف مستوطن يهودي، وإخراج 100 ألف مقدسي منها بغرض تقليل عدد العرب وزيادة اليهود فيها، من خلال ضم مستوطنات مقامة على أراضي الضفة الغربية، وإخراج مناطق عربية من النطاق البلدي للمدينة. بحيث ان استراتيجية الدولة العبرية تهدف الى تغيير في اخر المطاف للتوازن الديمغرافي لصالح اليهود في المدينة الخالدة القدس.
- 11- هذه السياسة الاستيطانية في القدس المحتلة وباقي الاراضي الفلسطينية تسير وفق نهج محدد، مضمونه عزل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض، بغاية الوصول الى استحالة اقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً. وبالمقابل ربط المستوطنات المقامة في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 فيما بينها وبين اسرائيل بشبكات طرق خاصة بها، يمنع على الفلسطينيين استعمالها، في الاراضي الفلسطينية المصنفة اراضي (ج) والتي تخضع للسيطرة الاسرائيلية. وذلك ضمن الخطة التي وافق عليها رئيس الحكومة

الاسرائيلية بنيامين تنتيا هو خلال الفترة الماضية، بتمويل ربع مليار دولار امريكي لفائدة هذا المشروع الذي يكرس علناً سياسية الفصل العنصري الذي تنتهجها اسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تجاه الشعب الفلسطيني.

12- وتعبيراً عن رفض السياسيات الاحتلالية في مدينة القدس المحتلة صلى في المسجد الأقصى المبارك في الجمعة الأولى من شهر تموز/يوليو (7/7) عشرات الآلاف من المصلين من مختلف المناطق الفلسطينية، قبل أن تغلقه قوات الاحتلال في الجمعة الثانية في (7/14) ورغم فتح المسجد المبارك في (7/16) إلا أن المقدسيين رفضوا دخوله بسبب الإجراءات الأمنية الجديدة التي نصبتها قوات الاحتلال على أبواب الأقصى من بينها بوابات إلكترونية وكاميرات مراقبة عالية الدقة، واستمر المقدسيون في حراكهم الرفض لإجراءات الاحتلال حتى (7/27) وأجبروا الاحتلال على التراجع أمام صمودهم وصلابتهم في ميادين القدس، وصلى في المسجد في أول صلاة جمعة في (7/28) بعد إغلاقه لأسبوعين نحو 300 ألف مصل من مختلف المناطق الفلسطينية في جمعة سميت بـ "جمعة النصر".

13- واعتقلت قوات الاحتلال خلال هبة الأقصى مئات المصلين والمرابطين عند أبواب المسجد المبارك ضمن هجمة شرسة ضد المصلين المنتفضين في الشوارع، أصيب المئات منهم ومن بينهم الشيخ عكرمة صبري خطيب المسجد الأقصى المبارك الذي أصيب في قدميه خلال تأديته صلاة العشاء مع المنتفضين عند أبواب الأقصى في (7/18). كما اعتقلت قوات الاحتلال نحو 120 مصلياً معتكفاً بالمسجد الأقصى المبارك في (7/28) خلال اقتحامها الواسع عند منتصف ليلة الجمعة الأولى لإعادة فتح المسجد، وأصابت عشرات المصلين، بينهم 15 إصابة بأعيرة مطاطية في الرأس و6 مسعفين.

14- أشعل إغلاق المسجد الأقصى المبارك مشاعر الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية المحتلتين وقطاع غزة وفي داخل إسرائيل، واندلعت مواجهات في مختلف المناطق والقرى الفلسطينية وعلى حدود قطاع غزة، وسجل منذ بداية شهر يوليو استشهاد 18 فلسطينياً بينهم 4 مقدسيين ليرتفع إجمالي عدد الشهداء الفلسطينيين خلال العام الجاري إلى 68 شهيداً من مختلف المناطق الفلسطينية. وسجل خلال شهر يوليو استشهاد 5 أطفال فلسطينيين ليرتفع عدد الشهداء الأطفال منذ مطلع العام الجاري إلى 15 طفلاً من العدد الكلي للشهداء خلال هذا العام، فيما تواصل سلطات الاحتلال احتجاز جنائمين 13 شهيداً في ثلاجتها منذ اندلاع انتفاضة القدس في 2015/10/1.

15- واعتقلت قوات الاحتلال نحو 650 فلسطينياً بينهم 486 مقدسياً خلال عمليات اعتقال فردية وجماعية لا سيما خلال قمعها المسيرات الغاضبة في مدينة القدس المحتلة الراضة لإجراءات الاحتلال، واعتقلت خلال حملتها الأمنية ضد المنتفضين في القدس المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين ورئيس لجنة أهالي الأسرى في القدس أمجد أبو عصب ومسؤول ملف القدس في حركة فتح حاتم عبد القادر. كما أصيب نحو 1400 فلسطيني من مختلف المناطق الفلسطينية برصاص قوات الاحتلال التي حاولت قمع المنتفضين عند أبواب الأقصى وردع الفلسطينيين في كافة المناطق الفلسطينية.

16- لاتزال سياسة القوة المحتلة الاسرائيلية تجاه القدس تتسم بتكريس الامر الواقع من خلال تعزيز الصفة والهوية اليهودية للمدينة على حساب تراجع الطابع الفلسطيني والإسلامي والمسيحي، وقد اعتمدت هذه السياسة على إحداث تغيير تراكمي بطيء، يتسم بالثبات والاستمرار مع استغلال تام للظروف التي تواجهها المنطقة وانشغالها بقضايا أخرى ليتسنى لها الانفراد بالشعب الفلسطيني الاعزل من اجل تنفيذ خططها العنصرية.

17- في محاولة من اسرائيل لتنفيذ مخططاتها الهادفة لتهويد المدينة المقدسة، ورسم واقع جديد أحادي الجانب يفرض في الحل النهائي. تقوم بمصادرة الاراضي الراجعة بالملكية للمقدسيين، في اطار تطبيق قانون الغائبين، وهدم المنازل، واقامة المستوطنات حول المدينة المقدسة، على حساب اراضي المواطنين الفلسطينيين، وتعمل على نقل المستوطنين الاسرائيليين الى الاراض الفلسطينية المحتلة في القدس الشرقية، كما تقوم بطرد الأسر الفلسطينية من منازلهم بالقوة، وهدم المنازل كاجراء انتقامي، وكذلك الهدم بحجة عدم وجود تصاريح بناء، والغاء تصاريح الاقامة للمقدسيين، والتضييق عليهم في رزقهم وحياتهم اليومية لإجبارهم على الرحيل عن بيوتهم وممتلكاتهم، ودفعهم للهجرة خارج المدينة المقدسة. ضمن سلسلة من الإجراءات المتناسقة الهادفة الى تغيير الطابع الديمغرافي والانساني والحضاري للمدينة المقدسة.

18- الرئيس الامريكي اصدر قرارا يوم السادس من ديسمبر 2017 يعتبر مدينة القدس عاصمة لإسرائيل مخالفا بهذا القرار قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الانساني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومقررات الاتحاد الافريقي بهذا الخصوص، الذي تعتبر إن القدس مدينة محتلة شأنها شأن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. حيث ان قرار مجلس الامن رقم (476) لسنة 1980 رفض القرار الاسرائيلي بضم مدينة القدس، والقرار رقم (478) لسنة 1980 اكد على رفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ودعي دول العالم الى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية الى مدينة القدس. وقرار مجلس الامن رقم(242) لسنة 1967 اعتبر القدس جزء من الأراضي الفلسطينية. والقرار (2334) لسنة 2016 اكد على عدم شرعية الاستيطان ودعي الى ازالة المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس.

19- ان هذا القرار الامريكي يتجاوز نتائج المفاوضات السلمية التي انطلقت بين الجانبين منذ عام 1991 والتي وضعت القدس ضمن مفاوضات الحل النهائي، كما يتجاوز رسالة التطمينات الامريكية التي قدمت للقيادة الفلسطينية سنة 2000، والتي أكد فيها على ان القدس هي جزء من اراضي عام 1967، وقد وضع على اساس هذه الرسالة خارطة الطريق من قبل الادارة الامريكية لإدارة المفاوضات بين الطرفين. كما أن اسرائيل سبق وان تفاوضت حول مدينة القدس في مؤتمر كامب ديفيد مع القيادة الفلسطينية، ذلك أنها تقر أنها دولة احتلال وأن مدينة القدس الشرقية جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

20- وان اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل يشكل تحييز مطلق للجانب الاسرائيلي على حساب الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ومخالفة صارخة للإجماع الدولي حول القضية الفلسطينية الذي يقتضي حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وفقا لقواعد الشرعية الدولية، الذي يعتبر الأراضي المحتلة عام 1967 هي اراضي فلسطينية بما فيها القدس. وبهذا القرار أعطى الرئيس الأمريكي من ما لا يملك لمن ليس له حق، كما كان الحال قبل مئة عام في قرار وعد بلفور المشؤوم. وبعد مائة عام ها هي الادارة الامريكية تكرر نفس الظلم التاريخي في حق الشعب الفلسطيني.

21- ان هذا القرار من شأنه ان يقوض العملية السلمية، وان المساس بالقدس والمقدسات الاسلامية والمسيحية، يثير حفيظة العالم الاسلامي علاوة على الشعب الفلسطيني، ويشكل خطورة في تحويله للصراع من سياسي الى ديني. الامر الذي يستدعي من الأمم المتحدة و دول العالم كافة رفض هذا القرار الامريكي المجحف، والعمل بصفة عاجلة على إبطاله، حفاظا على فرصة انفاذ حل الدولتين، وحفاظا على السلم والأمن الدوليين.

22- علي المجتمع الدولي الحرص علي تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، ومطالبة إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك الامتناع عن انشاء أي بعثة دبلوماسية في القدس او نقلها الي المدينة المقدسة. وعدم الاعتراف بأي تغييرات في حدود الرابع من يونيو 1967، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

ثالثا المصالحة الفلسطينية والجهود المصرية والوضع السياسي الحالي:

23- كالت الجهود المصرية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي بالنجاح في إتمام المصالحة الفلسطينية بين حركتي "فتح" و "حماس" لإنهاء الانقسام، وذلك بعدما أعلنت حركة حماس في 18 سبتمبر 2017 قرارها بقبول المصالحة مع فتح. إثر مفاوضات مكثفة استمرت لثلاثة أشهر بالقاهرة تم اتفاق الاطراف الفلسطينية على حل الحكومة الادارية لحركة حماس في قطاع غزة وتسلم حكومة الوفاق الشرعية للقطاع والمعايير بعد حراك كبير شاركت فيه جهات عديدة اهمها شعب غزة بكل القطاعات الشبابية والعمالية وشرائح المجتمع الأخرى، الا ان الفضل الاكبر يعود للجهود المصرية المكثفة والجادة لإنجاز المصالحة.

24- عقدت الحكومة الفلسطينية برئاسة رامى الحمد الله في يوم 2 أكتوبر 2017 اجتماعها الأسبوعي في قطاع غزة وبدأت في تسلم مهام عملها. ورافقها وفد أممي مصري للأشراف على أول اجتماع للمصالحة بين "فتح" و "حماس". وبدأت حكومة "الحمد لله" منذ ذلك التاريخ تسلم مسؤولياتها في قطاع غزة بشكل فعلى وشامل دون أي اجتزاء أو انتقاص لكافة مهامها ومسؤولياتها وصلاحياتها، عبر بسط ولايتها القانونية وفقا للقانون الأساسي الفلسطيني في جميع القطاعات والمجالات دون استثناء داخل القطاع.

وكذلك سيتم تشكيل عدد من اللجان الوزارية التي تختص بتسلم المعابر والدوائر الحكومية ومعالجة آثار وتبعات الانقسام وكافة القضايا المدنية والإدارية والقانونية والأمنية الناجمة عنه. وتعهد الحمد الله في مستهل الجلسة بوضع حد للخلافات المستمرة منذ عقد مع حماس، وقال إن "الحكومة ستحل كافة القضايا العالقة بالتوافق والشراكة"، لافتا إلى أن "تحقيق المصالحة يحفز الدول المانحة للوفاء بالتزاماتها فيما يخص ملف إعادة الإعمار".

25- أصدرت مجموعة الرباعية الدولية المكونة من (روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة) بقيادة السيد طوني بلير في 29 سبتمبر 2017 بيانا تشيد فيه بالجهود المصرية لتهيئة الظروف التي تتيح للسلطة الفلسطينية لتولي مسؤولياتها في غزة. وأعربت المجموعة عن استعدادها للتواصل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية لدعم المصالحة. لأن إنهاء الانقسام الفلسطيني سيؤدي لرفع المعاناة الإنسانية بقطاع غزة عبر فتح المعابر، وبدء عملية إعادة إعمار غزة وهو أمر هام للوصول إلى سلام دائم. كما قام مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط "نيكولاى ميلاندونوف" بأولى زيارته لقطاع غزة في 25 سبتمبر 2017 واستقبله خلالها رئيس مكتب حماس بالقطاع "يحيى السنوار" وأشاد المبعوث الأممي بالجهود المصرية لإنجاح المصالحة وبقرار "حماس" إنهاء الانقسام. ويعد هذا البيان الأول الذي تصدره المجموعة الرباعية منذ سنوات حول المصالحة الفلسطينية مما يؤكد وجود دعم دولي قوى للجهود المصرية لإنهاء الانقسام الفلسطيني .

26- رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أي مصالحة فلسطينية من دون الاعتراف بإسرائيل وحل الجناح العسكري لحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، وقطع علاقاتها مع إيران. ونقل بيان صادر عن مكتب نتانياهو قوله: **"نتوقع من كل من يتحدث عن عملية سلام أن يعترف بدولة إسرائيل وبالطبع أن يعترف بالدولة اليهودية"**. وأضاف "لن نقبل بمصالحة كاذبة حيث الطرف الفلسطيني يتصالح على حساب وجودنا".

27- كما اعرب المبعوث الخاص للرئيس دونالد ترامب للمفاوضات الدولية، جيسون غرينبلات، إن واشنطن ترحب بالجهود الهادفة إلى خلق ظروف للسلطة الفلسطينية لممارسة مسؤولياتها بالكامل في غزة، حسب ما تمت الإشارة إليه في بيان اللجنة الرباعية الدولية الصادر في الـ28 من سبتمبر. وأضاف أن الولايات المتحدة ستواصل مراقبة التطورات عن كثب بينما تواصل العمل مع السلطة وإسرائيل والمانحين الدوليين، بهدف تحسين الوضع الإنساني في غزة.

28- بعد فترة انتظار منذ تنصيب الرئيس دونالد ترامب أعلن البيت الابيض عن تقييم دقيق لملف الصراع العربي الاسرائيلي، وان الولايات المتحدة قد الغت فكرة نقل سفارتها في اسرائيل من تل ابيب الى مدينة القدس. واكد البيان ايضا، إن الولايات المتحدة تؤكد أن أي حكومة فلسطينية يجب أن تلتزم بشكل لا لبس فيه وبصرامة باللاعنف، والاعتراف بدولة إسرائيل، والقبول بالاتفاقيات والالتزامات بين الأطراف، وأيضا بالمفاوضات السلمية.

29- وتحقيقا للمصالحة الوطنية على أرض الواقع، وانتهاء الانقسام السياسي بين شطرين الوطن، عقدت برعاية مصرية اجتماعات الفصائل الفلسطينية كافة في العاصمة المصرية القاهرة، في منتصف شهر نوفمبر الماضي. وتم توافق كافة الفصائل على ضرورة إتمام جميع الإجراءات التي تمكن حكومة الوفاق الشرعية من تولي إدارتها لقطاع غزة بالسرعة الممكنة. كما قدمت الفصائل الفلسطينية توصية للرئيس محمود عباس بتحديد موعد الانتخابات بعد التشاور مع كافة القوى والفعاليات الوطنية والسياسية في موعد أقصاه نهاية عام 2018. على أن تشمل هذه الانتخابات انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني .

30- كما تم اتفاق الفصائل على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وفقا لإعلان القاهرة عام 2005 ودعوة لجنة تطوير وتفعيل المنظمة للاجتماع لتحقيق ذلك وضم جميع فصائل العمل الوطني في إطار منظمة التحرير، وانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني ومفوضيات ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية، واتفق المجتمعون على استئناف اجتماعاتهم بداية شهر فبراير المقبل لاستكمال وضع الخطوات والليات العملية لإنجاز كافة ملفات المصالحة وتفعيل منظمة التحرير بالتنسيق مع القيادة المصرية ورعايتها لخطوات كافة التنفيذ.

31- ويشهد الوضع السياسي للصراع الاسرائيلي الفلسطيني جمود حاليا، وتوقف للمفاوضات السياسية. وفي هذه الاثناء تعكف الادارة الامريكية حاليا على إعداد مبادرة سلام شاملة للنزاع الفلسطيني الاسرائيلي

تقدم للطرفان نهاية العام الجاري، يصفها رئيس الولايات المتحدة الامريكية ب (صفقة القرن)، تشمل حلاً لكل القضايا الحاسمة من ترسيم الحدود ووضع القدس واللاجئين.

32- يتطلع الاتحاد الافريقي الى هذه الجهود الامريكية لإحلال السلام في الشرق الاوسط بتفاؤل، ويلتمس من الادارة الامريكية ان تكون المبادرة شاملة لحلول عادلة لكل القضايا العالقة بين الطرفين دون تجزئة أو تأجيل، وتستند الى القرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة. والتي تفضي الى اقامة دولتان، دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران للعام 1967 ودولة اسرائيل، تعيشان بسلام جنب الى جنب. حيث ان الجانب الفلسطيني أعرب أكثر من مرة عن استعداده للانخراط فوراً في مفاوضات جديدة وذات مغزى من شأنها تقرير مصيره.

رابعا مائة عام على وعد بلفور:

33- تعتبر الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية البريطانية عام 1917 إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة، والتي عرفت فيما بعد باسم وعد بلفور، أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين. وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهداً بإقامة دولة لليهود في فلسطين. وعملت منذ ذلك الحين على تسهيل الهجرة اليهودية من دول الغرب الى فلسطين، وتمكين اليهود من أراضي حكومية، وتسهيل تسليح العصابات الصهيونية، من قبل الانتداب البريطاني الذي كان يدير فلسطين في تلك الفترة. والتي استولت بالقوة عام 1948 على الاراضي الفلسطينية، وأعلنت قيام دولة إسرائيل بدعم وحماية المملكة المتحدة.

34- بمناسبة مرور مائة عام على هذا الوعد، طالبت القيادة الفلسطينية المملكة المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967 للتعويض عن وعد بلفور الذي قاد الى قيام دولة اسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني. في حين رفضت بريطانيا الطلب الفلسطيني وفضلت الانتظار الي ما بعد التوصل الي تسوية سياسية بين الجانبين، بل وراحت الي احياء الذكرى السنوية لما يعرف لدي الفلسطينيين بالوعد المشؤوم بدعوة رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو الي لندن للاحتفال بالمناسبة.

35- من جانبه أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس اعترامه مقاضاة بريطانيا امام المحاكم البريطانية والدولية على وعد بلفور في حال قيامها باحتفالية ذكرى هذا الوعد الذي يتنافى مع كل الاعراف والقوانين الدولية، والذي هو وعد من لا يملك لمن لا يستحق. وفي هذه المناسبة شهدت الاراضي الفلسطينية والشتات الفلسطيني وبعض العواصم الاوروبية ذات الجاليات العربية حراك كبير علي نطاق منظمات المجتمع المدني وشرائح الطلاب والنشطاء السياسيين بتنظيم وقفات احتجاجية وارسال الرسائل للكثير من المنظمات الدولية والحقوقية احتجاجاً على الوعد المشؤوم.

خامسا التوصيات:

36- دعم الشعب الفلسطيني في نضاله لنيل حريته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس تعيش جنباً إلى جنب مع دولة اسرائيل.

37- دعم الحل السلمي لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وتحقيق الأمن والسلم الدائمين في المنطقة على اساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في جميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ووفقاً لمبادئ القانون الدولي والمبادرة العربية والمقررات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي.

38- الدعوة إلى استئناف مفاوضات السلام وتوفير الشروط المناسبة لذلك وفي هذا الصدد نطالب مجدداً اسرائيل بالحد من سياسة الامر الواقع المتمثلة في مواصلة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وتهويد القدس من خلال السعي إلى تغيير التوازن الديمغرافي ومسح المعالم التاريخية الاسلامية والمسيحية للمدينة. كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي كان آخرها قرار 2334 لعام 2016، بالإضافة إلى قواعد اتفاقية جنيف الرابعة.

39- مطالبة الدول الافريقية كافة بإنهاء كل أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانونية في أرض دولة فلسطين، واتخاذ جميع الإجراءات لوقف هذا التعامل وفق ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، أسوة بما فعله المجتمع الدولي بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا سابقاً.

40- ضرورة توفير الحماية الدولية لأرض وشعب دولة فلسطين، توطئة لإنهاء الاحتلال، وحفاظاً على فرصة حل الدولتين. عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي (605) لعام 1987 ، والقرارين (672) و (673)

لعام 1990، والقرار (904) لعام 1994 ، التي استندت إلى موثيق جنيف الدولية، وأكدت على انطباقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 .

41- مناشدة دول الاتحاد الإفريقي التي اعترفت وتقيم علاقات مع دولة إسرائيل أن تعلن صراحة أن اعترافها تم على أساس حدود العام 1967 ، وتجديد اعترافها بدولة فلسطين على نفس الحدود، وذلك تأكيداً على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وبمقتضيات الحل السياسي القائم على هذه القرارات، بغاية تمكين تحقيق حل الدولتين.

42- كما نطالب مجدداً سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق الأسرى والسجناء وعلى رأسهم الأطفال والنساء والمسنين والمرضى، وانهاء الممارسات القمعية الفردية والجماعية ضد الشعب الفلسطيني التي تزيد من معاناته وتغذي الكراهية بين السكان العرب والإسرائيليين.

43- يبارك الاتحاد الإفريقي المصالحة الوطنية بين حركتي حماس وفتح وانعكاسها الإيجابي في إنهاء الانقسام بين الأشقاء، وبقدر ما يثمن الجهود المضنية للحكومة المصرية التي كللت بالنجاح في تحقيق المصالحة فإنه يدعو جمهورية مصر العربية إلى مواصلة رعايتها في مرحلة تنفيذ بنود الاتفاق بما يعزز وحدة الصف الفلسطيني وموقفه التفاوضي من جهة، ويساهم في تخفيف الحصار الجائر المفروض على غزة وتحسين الأوضاع الانسانية لسكانها، من جهة أخرى.

44- يثمن التنسيق القائم بين الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بخصوص دعم القضية الفلسطينية وبيبارك مبادرة جامعة الدول العربية بتعميق هذا التنسيق وتوسيعه إلى منظمة التعاون الدولي في إطار حوار ثلاثي من شأنه تعظيم الحشد الدولي لصالح القضية الفلسطينية كما ندعو الدول الأعضاء إلى الحفاظ على موقفها الثابت في المحافل الدولية بالنسبة لهذه القضية.

45- يعرب الاتحاد الإفريقي عن دعمه الكامل لموقف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إزاء الاحتفالية التي نظمتها المملكة المتحدة بمناسبة مرور مئة سنة على وعد بلفور، وندعوها الى وتحملها المسؤولية التاريخية في نشوب الصراع العربي الإسرائيلي وما آل إليه من وضع سياسي مزرى ومأساة انسانية واجتماعية شتى لحقت بالشعب الفلسطيني وذلك من خلال اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران لعام 1967.

مشروع إعلان بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في اديس ابابا / اثيوبيا، يوم 29 و30 جافني 2018.

إذ نحيط علما بالتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين ونشير إلى جميع مقررات وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي حول الوضع في فلسطين من أجل تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

وإذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي تحت قيادة الرئيس محمود عباس لاستعادة حقوقه المشروعة في إقامة دولة فلسطين مستقلة تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وإذ نؤكد من جديد رغبتنا في إيجاد حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي وفق المبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية تطبيقاً لمبدأ حل الدولتين، وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194 بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وإذ نجدد دعوتنا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. **وندعم** كل المبادرات الهادفة لإيجاد حل دائم للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وفق جدول زمني محدد. نؤكد ثبات موقفنا الداعم للقضية الفلسطينية واستمرار مساعي الاتحاد لتحقيق السلام الشامل والعدل للشعب الفلسطيني، ونأمل من جميع الدول الأعضاء كافة العمل على تحقيق هذا المسعى في علاقاتها الدولية. وأن أي تعاون لدول القارة مع دولة إسرائيل، ينبغي أن لا يكون داعم لكيان الاحتلال على حساب الدعم الإفريقي للقضية الفلسطينية.

نؤكد مجدداً بأن كل المستوطنات المقامة في الضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان السوري هي باطلة وغير شرعية، وكما ندين سياسة مصادرة الأراضي وهدم المنازل، والتهمير القسري للمدنيين، وجميع تدابير العقاب الجماعي.

وإذ نشجب الممارسات الإسرائيلية ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين ونرفض الاعتقال الإداري، وندين الإجراءات التعسفية والعقوبات المفروضة على المعتقلين، خاصة الأطفال والنساء منهم، في السجون الإسرائيلية، والتي تحرمهم من الحد الأدنى للحقوق التي تضمنها القوانين والأعراف الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية جنيف حول حقوق النساء والأطفال. لذلك فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية فوراً دون قيد أو شرط.

إذ ندين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والتصعيد والتوتر من قبل حكومة إسرائيل ومستوطناتها. وسياسة الإعدام الميداني التي يجري تنفيذها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد المدنيين العزل والتي تشكل انتهاكاً لاتفاقيات جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين خلال الحرب. وندعو مجلس الأمن لتحمل

مسؤولياته في توفير الحماية للشعب الفلسطيني الاعزل من الة بطش الاحتلال وتطبيق القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية على اراضي دولة فلسطين المحتلة.

نعلم بموجبه ما يلي:

- 1- نطلب من الدول الأعضاء بالاتحاد، وناشد دول العالم، العمل على حل النزاع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام. ونتطلع الى المبادرة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط، ونلتمس من الادارة الامريكية شمول المبادرة لحل كل القضايا العالقة بين الطرفين دون تجزئة أو تأجيل، وفقاً للقرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة. والتي تفضي الى اقامة دولتان، دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران للعام 1967 ودولة اسرائيل، تعيشان بسلام جنب الى جنب.
- 2- نطالب دول الاتحاد الافريقي التي اعترفت وتقيم علاقات مع دولة إسرائيل أن تعلن صراحة أن اعترافها تم على أساس حدود العام 1967 ، وتجديد اعترافها بدولة فلسطين على نفس الحدود. وبموجبه الامتناع عن اي إجراء من شأنه المساس بأسس الحل النهائي القائم على حل الدولتين، وخصوصاً نقل السفارات أو البعثات الدبلوماسية الممثلة لدى إسرائيل الى مدينة القدس، باعتبارها أراضي فلسطينية محتلة. ونطالب الدول الافريقية التي يزور وفودها اسرائيل بعدم زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية الا بالتنسيق مع دولة فلسطين.
- 3- ندعو الدول الأعضاء الى الأخذ بعين الاعتبار في أي تعاون لها مع دولة إسرائيل، أن لا يكون هذا التعاون داعماً للاحتلال الاسرائيلي على حساب الدعم الافريقي المساند للقضية الفلسطينية. التزاماً بالقيم المثلى والأسس السامية القائم عليها الاتحاد الافريقي والتي في مقدمتها حق الشعوب في حرية تقرير مصيرها.
- 4- نرحب ونبارك المصالحة الفلسطينية والاتفاق على وحدة النظام الحكومي المطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونثمن عالياً الجهود المصرية المبذولة لتحقيق هذه المصالحة، والمتابعة والاشراف على تنفيذ بنودها. بما يعزز وحدة الصف الفلسطيني وموقفه التفاوضي، ويساهم في تخفيف الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على غزة وتحسين الأوضاع الانسانية لسكانها.
- 5- ندعو الدول الاعضاء الى مساندة دولة فلسطين في حقهم في الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ودعم جهود الفلسطينيين للانضمام إلى الوكالات الدولية والى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية.
- 6- نرفض وندين المستوطنات المقامة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على الاراضي المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وندعو المجتمع الدولي وتحديدًا مجلس الامن الدولي لتفعيل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر بتاريخ 2016/12/24، والتي تجاهر إسرائيل علنا بخرقه من خلال بناء مستوطنات جديدة وتوسيع مستوطنات قائمة.
- 7- نشجب وندين السياسية الاسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس، والمساس بطابعها التاريخي والقانوني والديمغرافي. والاعتداء المتواصل على المقدسات الإسلامية والمسيحية. وفرض القيود والرقابة الأمنية المشددة والتضييق على حرية العبادة في المدينة المقدسة. وندعو الأمم المتحدة الى مراقبة تنفيذ قرار اليونسكو الصادر في 26 اكتوبر 2016 بخصوص القدس، والعمل على ضمان احترام التنفيذ الكامل للمقرر.
- 8- نرفض قرار الرئيس الامريكي دونالد ترامب الصادر في 6 ديسمبر 2017 بشأن اعتبار القدس عاصمة اسرائيل، ونعتبر هذا القرار يشكل عقبة كبيرة امام تحقيق السلام، كون القدس هي أحد القضايا النهائية لحل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، طبقاً لمجريات المفاوضات القائمة بين الطرفين منذ 26 عاماً .

- 9- نوكد أن القدس الشرقية ضمن حدود الرابع من حزيران 1967 هي عاصمة دولة فلسطين وفق قرارات الشرعية الدولية ومقررات الاتحاد الأفريقي السابقة في هذا الشأن. ونؤكد مجدداً على حرمة المقدسات المسيحية والإسلامية القائمة في مدينة القدس، وحرية ممارسة الشعائر الدينية للديانات السماوية فيها.
- 10- نطالب الدول الأفريقية كافة بإنهاء كل أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانونية في أرض دولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، تطبيقاً لأحكام الفقرة الخامسة من قرار مجلس الأمن رقم 2334. واتخاذ جميع الإجراءات لوقف هذا التعامل، أسوة بما فعلته منظمة الوحدة الإفريقية بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا سابقاً.
- 11- يعتبر الاتحاد الأفريقي أن الممارسات والإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في:
- تقطيع أوصال الدولة الفلسطينية وتواصلها الجغرافي من خلال مصادرة الأراضي لصالح الاستيطان وتحويل المدن الفلسطينية إلى معازل للسكان.
 - استكمال بناء جدار الفصل والضم وعزل كافة المدن الفلسطينية.
 - ربط المستوطنات المقامة بشبكة طرق خاصة بها، ومنع المواطنين الفلسطينيين من استخدامها.
 - التعتن بالطلب من الفلسطينيين الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية.
 - التباين بتطبيق الأنظمة والقوانين ما بين المواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين.
- 12- تشكل نظاماً عنصرياً، يستدعي من المجتمع الدولي التدخل الفوري لإنهاء هذه الوضعية التي تتنافى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والتي تضع القيم الأخلاقية الدولية على المحك.
- 13- نرفض الحصار البري والبحري المفروض من قبل إسرائيل على قطاع غزة، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني فيه ونطلب رفع جميع القيود المفروضة على قطاع غزة على الفور. نكرر ضرورة توفير الحماية الدولية لأرض وشعب دولة فلسطين، توطئة لإنهاء الاحتلال، وحفاظاً على فرصة حل الدولتين. عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي (605) لعام 1987 ، والقرارين (672) و(673) لعام 1990 ، والقرار (904) لعام 1994 ، التي استندت إلى موثيق جنيف الدولية، وأكدت على انطباقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 .
- 14- نساند الموقف الفلسطيني في رؤيته للحل النهائي للصراع على أساس مبدأ حل الدولتين، برفض الحلول المتجزئة والمنقوصة والدولة المؤقتة، ورفض الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية.
- 15- نكرر أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى خط يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2018-01-26

Report on Palestine and the Middle East for the July 2017 to January 2018 Period

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8932>

Downloaded from African Union Common Repository